الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلاميّة
قسنطينة

كليّة أصول الدّين والشّريعة
والحضارة الإسلاميّة
قسم الفقه وأصوله

رقم التّسجيل.....

الرقم التسلسلي.....

الأمن الفرديّ في النّظريّة الإسلاميّة للتّجريم والعقاب

دراسة مقارنة بين الفقه الإسلاميّ والقانون الجنائيّ الجزائريّ

بحث مقدّم لنيل درجة دكتوراه العلوم في الفقه وأصوله

إعداد الباحثة
مليكة خشمون

إشراف الأستاذة الدّكتورة
سعاد سطحي

لجنة المناقشـــــــــــــــــة

الاسم واللّقب	الصّفة	الرّتبة العلميّة	الجامعة الأصليّة
بلقاسم ختوان	رئيسا	أستاذ التّعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة
سعاد سطحي	مقرّرا	أستاذة التّعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة
نذير حمادو	عضوا	أستاذ التّعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة
مسعود فلوسي	عضوا	أستاذ التّعليم العالي	جامعة الحاج لخضر باتنة
علي قريشي	عضوا	أستاذ محاضر أ	جامعة الحاج لخضر باتنة

السنة الجامعيّة 1430-1431هـ/2009-2010م

ملخص البحث

يُعتبر موضوع "الأمن الفرديّ" من أهمّ مواضيع حقوق الإنسان في مواجهة سلطات الدّولة، وهو من المواضيع الّتي لاقت رواجا كبيرا في المدّة الأخيرة نظرا للمساس المبالغ فيه بأمن الأفراد وسلامتهم في كثير من مواقع العالم بسبب أعمال العنف المتزايدة وبمبرّر محاربة الإرهاب وحركات التمرّد.

ويتلخّص مفهوم هذا الحقّ في أنّه **السكينة والطّمأنينة الحاصلة للفرد بسبب ما يتوافر من ضمانات تجعله في منأى من تعسّف السّلطة بالقبض والحبس والتّفتيش وسائر صور التّضييق والتّحكم بغير وجه حقّ".**

وتتلخّص خصائص هذا الحقّ في فقه الشّريعة الإسلاميّة في ارتباطه الوطيد بمقاصد الشّريعة، إضافة إلى صلته بمصلحة الجماعة وشموله لسائر الأفراد باعتبار آدميّتهم، إضافة إلى عدم قابليّته للتّجزئة وعدم قابليّته للتنازل والسقوط بالتّقادم. وهو ذات ما أخذ به القانون الوضعيّ إلاّ أنّه أجاز التّقادم في الجرائم الماسّة به كغالب الجرائم.

ويتمثّل في منظور الشّريعة واجبا شرعيّا يجب الالتزام بأدائه من الأفراد والسّلطة على السّواء.

ويتحدّد موقعه في منظومة الحقوق في الإسلام ضمن حقوق المجتمع (حقّ الله) الّتي يجب على الدّولة أن توفّره لأفرادها فيأمنون تعسّفها، كما يجب على الأفراد أن يؤمّنوا هذا الحقّ لبعضهم البعض، بينما يعتبر في القانون ضمن الحقوق الفرديّة المتعلّقة بشخص الإنسان.

وتتجسّد حماية هذا الحقّ خلال سائر مراحل الدّعوى الجزائيّة، سواء أكان الفرد مشتبها فيه أم متّهما، وسواء أكان ذلك في الحالة العاديّة أم في حالة الضّرورة (الحالة الاستثنائيّة)، وذلك من خلال توفير كلّ من الشّريعة الإسلاميّة والقانون الوضعيّ لجملة من الضّمانات الّتي تحفظ حمايته على السّلطات، وترتّب للفرد حقوقا أخرى لمتابعة أيّ تجاوز في حقّه في الأمن الفرديّ.